هل تصلح المرأة لأ ن تكون محافظاً ؟!

د.جمال سرور : لو شغلت المرأة منصب محافظ سيتطلب منها بذل جهد إضافي

خديجة ردمان : -أمانة المؤتمر الشعبي العام فيها(5) نساء لكن لم تترك أي واحدة منهن!؟

عامر احمد عامر: -المرأة تصلح لمنصب المحافظ لأنها تمتاز بالرحمة والعاطفة أكثر من الرجل

(3) نساء كن في واجهة صراع لمنصب محافظ في محافظتين فقط ، إب وتعز، لكن النتائج الأخيرة أظهرت خلو الساحة منهن، حيث أعلن عن (39) مرشحاً جميعهم ذكور.. لماذا؟ هل حقيقة أن أولئك النسوة لم يقدمن بيانات وافية والتزكية المطلوبة ، كما يتردد، أو أن هناك سراً آخر يجعلنا نظن بأن نون النسوة لا تصلح أن تكون محافظاً؟!

استطلاع وتصوير/ أفراح صالح محمد/ أثمار علي هاشم

*د/ جمال سرور-عضو اللجنة الإشرافية في محافظة عدن أبدى رأيه قائلاً:

من وجهة نظري الشخصية ليس هناك فرق بين المرأة والرجل ، فالمرأة مكملة للرجل في كافة مناحي الحياة وان كان ما يميز الرجل في هذا المنصب هو القدرة على مواجهة المشكلات وحلها والسعي لتطوير كافة مناحي الحياة في المحافظة التي يمثلها ، فيما المرأة لو شغلت منصب محافظ فان ذلك سيتطلب منها بذل جهد أضافي لتستطيع تحمل مسؤوليات هذا المنصب دون أن يكون هناك تقصير من قبلها تجاه أسرتها، ولكن إذا كان لدى المرأة الإرادة والعزيمة في تحمل أعباء هذا المنصب وحظيت بمساعدة ودعم أسرتها فإنها بالتأكيد ستكون قادرة على تحقيق أشياء ايجابية من خلال منصبها هذا مثل أي رجل.

المؤتمر لم يزك نساءه!!

* الأستاذة/ خديجة ردمان وكيلة وزارة الإدارة المحلية لشؤون المرأة، عضو اللجنة الإشرافية في محافظة عدن تقول:

لا أرى أن هناك مانعاً من أن تكون المرأة محافظاً إذا كانت تمتلك الكفاءة والقدرة على شغل منصب كهذا، وان كنت استغرب بشدة انه عندما قامت الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام بتزكية محافظين للمحافظات فإنها لم تقم بتزكية أي امرأة علماً بان هناك خمس نساء عضوات في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي وهنا أود أن أشير إلى أن القانون والدستور اليمني لم يمنعا من أن تكون المرأة محافظاً حيث انه لا توجد مادة أو فقرة معينة ضمن القانون تنص أن يكون منصب أمين العاصمة أو محافظي المحافظات ذكراً، وأضافت قائلة : عندما حضرت إلينا امرأة وهي تشغل منصب مديرة مدرسة في عدن ، وأبدت رغبتها بالترشح لمنصب المحافظ شعرنا، نحن أعضاء اللجنة ، بسعادة كبيرة لذلك وطلبنا منها توفير الوثائق المرتبطة بالشروط المرجعية للانتخاب، فهذا حق دستوري للنساء عليهن ممارسته.

الأفضلية للرجال

*الأخ/ عبدالله احمد عبدالله- مراقب ديون في شركة تيليمن أوضح رأيه:

عملية الانتخابات بشكل عام يجب أن تخضع لكفاءة الشخص ، ونحن كعرب وتحديداً في الجزيرة العربية نفضل أن يكون المحافظ رجلاً وليس امرأة، لأننا نرى إنها لا تصلح لذلك المنصب وإنما يجب أن تكون لها مجالات معينه تعمل بها مثل الطب والتمريض التعليم ، أما أن تكون محافظاً فذلك يتنافى تماماً مع عاداتنا.

*الأخت / سيناء سعيد عبدالله -كاتبه مبيعات في خدمة ا لمشتر كين تقول :-

لا اعتقد بأن المرأة تصلح أن تكون محافظاً ، فعمل المحافظ يتطلب جهداً كبيراً ومسؤولية كبيرة قد لا تستطيع المرأة القيام بها ، ومن وجهة نظري الشخصية أرى بان المرأة تصلح لأداء الأعمال المكتبية فقط.

* الأخ/ سالم – موظف بأحد المرافق الحكومية أوضح رأيه :

المرأة لا تصلح أن تكون محافظاً مطلقاً، فهذا عمل خاص بالرجال فقط لأنه يستدعي منه النزول الميداني في ساعات مختلفة من النهار وحضور المسيرات السلمية أو الإشراف مثلاً على حالة هدم البناء العشوائي، وهذه أعمال من غير المعقول أن تقوم المرأة بمتابعتها ميدانياً، لذا أنا أرى بأن المرأة لا تصلح إلا للأعمال المكتبية فقط.

ابتسام عبادي

عبدالله احمد عبدالله

خديجة ردمان

د.جمال سرور

حضور مديرة مدرسة في عدن للترشح أسعدنا كثيراً

سيناء سعيد عبدالله: -المرأة تصلح لأداء الأعمال المكتبية فقط

عبدالله احمد عبدالله-المرأة لا تصلح لهذا المنصب لأنه يتنافى مع عاداتنا!

ابتسام عبادي:-أولويات المرأة تتمثل في اهتمامها بأسرتها أما قيادة مجتمع فأمر صعب عليها

المرأة أشجع وأفصح من الرجل

* الأخ / عامر احمد عامر قال:

أنا مع أن تكون المرأة محافظاً ، فهي تمتاز بالرحمة والعاطفة أكثر من الرجل، عندما تكون في موقع صنع القرار، وهي في الوقت نفسه أقوى وأشجع وأفصح من الرجل وقادرة على اتخاذ القرارات السلمية. وأنا أتوقع لها النجاح في حال إذا ما تم اختيار امرأة لتكون محافظاً.

*مواطنة امتنعت عن ذكر اسمها قالت:

لا أرى بان المرأة تصلح لان تكون محافظاً، ومع هذا أتمنى أن يكون المحافظ الجديد من أبناء هذه المحافظة الذي يمنعها إذاً من أن تكون محافظاً؟ فالعمل يظل عملاً أينما كان.

الأخت / ابتسام عبادي – مستشار المواصفات في صندوق النظافة وتحسين المدينة بمحافظة عدن ، تقول :

إن المرأة ليست أقل قدرة من الرجل في تحمل منصب محافظ أو أي منصب قيادي كان، ولكنه عادة للمرأة أولويات، وخاصة في عدن، فظروفنا كنساء تختلف عن ظروف أي امرأة في أي محافظة أخرى، فمن ناحية أن الأنظار مركزة عليها أكثر ما هو معروف عن المرأة العدنية من القوة والجرأة والتمكن في الحياة العملية وهذا ما جعل الأنظار مسلطة عليها وخاصة في أي انتخابات، وانتخاب المحافظ الجديد الذي سيتم في شهرنا الجاري (مايو)، لوحظ أنه لم تتقدم أي امرأة من عدن لهذا المنصب، لكن رأيي يتلخص في رؤيتي للأولويات التي يجب أن تركز عليها المرأة كأم وزوجة وربة بيت، أسرتها أحق بجهودها وكل وقتها، ومنصب المحافظ هو منصب رئيس دولة مصغر، وعليه تقع أعباء سكان عددهم تقريباً المليون، واحتياجاتهم في تزايد باستمرار، والمشاكل التي حتماً سيتركها المحافظ السابق للمحافظ الجديد ستكون كثيرة وربما تتضاعف إذا لم يتمكن المحافظ الجديد من حلها اوالحد منها.. بالإضافة إلى أن الجمع بين مسؤولية البيت والأسرة وقيادة مجتمع بهذا العدد أمر أراه صعباً جداً على المرأة.

ابتسام عبادي

عبدالله احمد عبدالله

خديجة ردمان

د.جمال سرور

امين هاشم

احمد عبد الغني

عبدالكريم الخوربي

* وتقول الأخت / افتكار ثابت بن ثابت – مديرة شؤون الموظفين بجمارك ميناء عدن:

ليس هناك أي مانع من أن تكون المرأة محافظا خاصة وإنها تعمل مثل الرجل ، بل يمكن القول إنها تتمتع بحس عال من المسؤولية وملتزمة أكثر بعملها، كما انه بحكم طبيعتها الأنثوية ، فإنها أكثر قرباً لمشاكل الناس من الرجل . وأضافت قائلة: لقد أصبحت المرأة في بعض المجتمعات رئيسة دولة ورئيسة حكومة،كما أن المرأة العربية في عصر الإسلام كانت تخرج للقتال في المعارك وتداوي المرضى فما الذي يمنعها إذاً من أن تكون محافظاً؟

* الأخ/ عبد الكريم الخوربي – ضابط جمركي في مكتب جمارك عدن اليمن ملكتان هما بلقيس وأروى وكانت آراؤهما سديدة ، فما الذي يمنع المرأة الآن من الترشيح لمنصب محافظ ،خاصة إذا كانت متعلمة ومؤهلة لهذا المنصب،إضافة إلى الحزم والصرامة عند اتخاذها للقرارات؟ وفي رأيي لا أعتقد بأن عمل المرأة كمحافظ من شأنه أن يتعارض مع نشاطاتها الأخرى ، وطالما أنها اختارت أن تكون محافظاً فعليها تحمل هذه المسؤولية.

عاداتنا تعارض المرأة

* الأخ/ أمين هاشم عثمان – موظف، يقول :

لا تصلح المرأة لأن تكون محافظاً مطلقاً. فنحن شعب ما زالت تسيطر عليه تقاليد القبيلة ومازالت التيارات الإسلامية تعارض كل ماله صلة بالمرأة. لذا فأنه من الصعوبة أن تكون المرأة محافظاً فإذا كان الرجال أنفسهم عجزوا عن القيام بهذه المهمة بنجاح ،حتى وإن كانت المرأة قادرة على العمل بهذا المنصب فأعتقد بأنها ستتعرض لمضايقات كثيرة من قبل المحيطين بها كذلك علينا أن ندرك بأن المرأة في اليمن لم تحصل على حريتها بشكل كامل فلا زال المجتمع يفرض عليها قيوداً ويحد من حريتها فمجتمعنا ذكوري لا تحصل فيه المرأة على حقها لذا أرى بأن تكتفي المرأة بالأعمال المكتبية.

* الأخ/ احمد عبد الغني – مدير إدارة السجل في وزارة التجارة والتموين أوضح رأيه :

الدستور كفل للمرأة اليمنية بأن تكون نصف المجتمع، وبالتالي فأن من حقها أيضاً أن تكون محافظاً ولا أظن بأن أي امرأة ستتقدم للترشيح في هذا المنصب إلا إذا كانت مؤهلة له من حيث مستواها الدراسي،علاقتها بالمحيطين بها، انفتاح عقلها وكذا تقديرها للأمور التي يفترض بها أن تتخذ القرارات بشأنها ، فمثلما يوجد رجال قادرون على أن يكونوا محافظين ويتحملوا مسؤولياتهم هناك نساء أيضاً قادرات على تحمل هذا المنصب والعكس صحيح أي أن يكون هناك رجال ونساء غير قادرين على تحمل المسؤولية ولا يمتلكون الحزم أو الصرامة في اتخاذ القرارات.

الأخ/ أبو عمار – موظف ، يقول:

اعتقد بأن المرأة تصلح أن تكون محافظاً فطالما أنها درست وتخرجت من الجامعة وأصبحت تعمل فإنه بإمكانها أن تدير أي عمل. فالحكومة اليمنية فيها وزيرتان وعدد من وكيلات الوزارات فإذا كان بمقدورها أن تدير وزارة فما

المتقاعدون ووعود لم تتحقق !

نعمان الحكيم

مع أن الثلاثة آلاف ريال .. وهي الزيادة المقررة للموظفين بقرار من رئيس الجمهورية – حفظه الله – تعتبر مبلغاً ضئيلاً إذا ما قيس بحجم الغلاء والأسعار التي تنافس الحر الشديد هذه الأيام .. مع ذلك إلا أنها حسنة نرجو أن تتبعها كثيرات لكي يتحسن حال الناس ويقدروا على مقاومة جزء بسيط من الغلاء الذي يفتك بالكثيرين – في اليمن وفي العالم .. ولكن .. شيء أفضل من لاشيء كما يقولون!

وقد يقول البعض أن هذا المبلغ لايفي حتى بقيمة (فراسله أرز) .. وهذا صحيح ، لكن مبلغاً صغيراً أفضل من عدمه .. وهكذا الحال وربما يتبع ذلك عشرات الآلاف من الزيادات إن شاء الله ، لأن المجتمع الدولي بدأ يستشعر الخطر ، وقد كلف لذلك المبعوث الأممي (بان كي مون) – ليتابع قيم الأسعار المرتفعة عبر البنك الدولي ، وهذه لفته عالمية .. نأمل أن تصل إلينا لكي نتخلص من الغلاء ، وحش الحياة !

وما نود الإشارة إليه هي المعاناة التي يعانيها المتقاعدون الذين استبشروا خيراً من المرحلة الثانية من إستراتيجية الأجور والمرتبات بما يعادل (50٪) وهي إلى اليوم لم تصل إليهم .. وقد أكد المسؤولون أن البداية ستكون للعمالة الفائضة وصندوق الخدمة .. ثم سيتبع ذلك بقية المتقاعدين .. ولكن إلى اليوم لم يتسلم أي متقاعد هذه الاستراتيجية وقد أبدى البعض تخوفهم من أن تأتي الـ (50٪) من الـ (3 آلاف) الأخيرة لتضيع الـ (50٪) الأولى من الاستراتيجية ، وحتى الآن .. لا هذه ولاتلك قد أتت ، ونعلم أن (المعاشات) تبرر ذلك بكثرة عدد المستفيدين والمراسلات مع المركز ، والاحتساب لهذه المبالغ .. لكن سوف تدفع كلها بأثر رجعي .. هكذا الوعود .. لكن ما الذي يؤكد مصداقية تلك الوعود؟!

هكذا يتساءل المتقاعدون ، ويلجون بالسؤال .. متى سنتسلم العلاوة الأولى والتي مر عليها أشهر اكثيرة؟ومتى أيضاً سوف نحصل على الـ (1500) التي صرفت للعسكريين والأمنيين من المتقاعدين بما فيهم أسر الشهداء .. أما المدنيين فقد تسلمهوّها كاملة لشهرين ، أي (ستة آلاف ريال) ؟!

الحقيقة نحن لانريد أكثر مما أشاروا إليه ، فقط نذكر الجهات المسؤولة قائلين لهم .. متى ستصرف علاوات المتقاعدين الذين قدموا للوطن كل شيء ، وهاهم اليوم ينتظرون القليل الذي لم يصل إليهم .. فهل الفرج من المسؤولين ، لأنهم سيكونون في سنين قادمة في نفس الموقف .. فهل فهموا القصد؟!

نأمل الفرج للجميع .. والحق أحق أن يتبع .. وأهل الحق منتظرون!

تتولى وزارة الإدارة المحلية مسؤولية التهيئة والإعداد لانتخابات المحافظين وتأمين كافة متطلباتها والإشراف على تنفيذها وفقاً للقانون..

مادة (5)